ملاحظات على هامش اجتماع الهيئة الوطنية لمؤتمر التنمية

في التاسع عشر من الشهر الجاري عقدت الهيئة الوطنية لمؤتمر "قضايا وآفاق التنمية في الاراضي العربية المحتلة" اجتماعها الاول . وفي هذا الاجتماع الذي دعت اليه جمعية الملتقى الفكري العربي قدمت الهيئة الادارية للجمعية جدول اعمال المؤتمر المقترح وناقشته الهيئة واقرته مع بعض الاضافات والتعديلات .

وما من شك في ان مؤتمرا كهذا له اهمية حيوية بالغة في هذه الظروف . وهو يشكل حالة فريدة لم يسبق ان واجهت شعبا من الشعوب

ونظرا لذلك فان المؤتمر مضطر لان يطرق مجالات غير مألوفة ويشق طرقا للتنمية لم يسبق ان سلكت من قبل .

ففي اوضاعنا الحالية ، ليس كافيا تصور الخطط المناسبة للتنمية ، وتهيئة الموارد اللازمة لها طالما ان الادارة السياسية والادارية ليست طليقة للتنفيذ .

ومع ذلك فان الامكانات لا بد ان تتوفر بطريقة او بأخرى لحل هذه المعضلة ، ووضع خطة التنمية استنادا الى الظروف الملموسة بكل ابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

غير ان امرا مهما يجب لفت الانتباه اليه وهو وجود بعض التصورات التي تنظر الى التنمية وكأنها مجرد تراكم من عمليات الانشاء والتعمير وايجاد الصناعات الجديدة ، دون ان يكون لهذه التنمية هدف وطني محدد يسبق عن اعتبارات الظرف الملموس

ان مسألة تحديد هذا الهدف المباشر للتنمية لا ينبغي ان ينظر اليها باستخفاف ، لانه بقدر ما يحدد الهدف بوضوح وتخضع له مختلف اوجه الخطة التنموية ، بقدر ما يضاعف ذلك من اسهام التنمية في خدمة القضية الوطنية .

ولا نعتقد ان شعبا يحتاج الى خطة تنمية من نوع استثنائي بقدر ما يحتاج الى ذلك شعبنا . وهنا لا بد ان تتكيف العديد من المقولات الاقتصادية لتتلاءم مع واقع استثنائي لشعب ليست الرفاهية اولى طموحاته وانما البقاء والاحتفاظ بالكيان .

ومن هنا فان المهمة المباشرة ، في رأينا ، للتنمية في الوضع الاستثنائي الذي نعيشه هي بالتحديد استيعاب اليد العاملة والطاقات الموجودة والمتجددة في الضفة الغربية وقطاع غزة وجذب الذين هاجروا للعمل للعودة ثانية الى هاتين المنطقتين مع مراعاة الاحتفاظ بالتوزيع السكاني الحالي بين المدينة والقرية .

وعلى هذا الاساس يكون التشغيل هو العنصر الاساسي في اختيار مشاريع التنمية وفي تحديد حجم تلك المشاريع ونوعيتها وتوزيعها .

اما الجدوى الاقتصادية والتركيب التقني فهي امور تقع في المرتبة الثانية بل ان ما ينبغي عمله الان اقامة مشاريع ، وان بدت متخلفة تقنيا ، الا انها قادرة على الاسهام في تحقيق الهدف المحدد للخطة ، وليس منافسة الصناعة او الزراعة الاسرائيلية .

ومن الممكن التعويض عن التباين في انتاجية العمل وبالتالي التباين في كلفة الانتاج بالدعم المالي لهذه المشاريع مثلما كان متبعا بالنسبة للكيبوتسات والمشاريع الاخرى التي كانت تشرف عليها الوكالة اليهودية في اثناء الانتداب البريطاني . كما ينبغي الاعتماد على العامل الوطني في الترويج للانتاج المحلي لتعويض الفارق السلبي في النوعية .

ولا بد من الاشارة هنا الى ان الانطلاق في خطة التنمية من الاعتبار البسيط والمحدد الذي اشرنا اليه ، سيجنب المنفذين الكثير من التعقيدات والمصاعب الناشئة عن القيود السياسية والادارية سواء ما تعلق منها بالترخيص او باستيراد المواد الخام او باستغلال مصادر المياه .

ومن الممكن في ضوء ذلك الاهتمام بتوسيع قاعدة المشاريع الحرفية وشبه الحرفية القائمة لتستوعب الحرفيين الذين تعرضوا لضرر كبير في السنوات الاخيرة بسبب منافسة الصناعة المتقدمة ، وهاجرت نتيجة ذلك اعداد كبيرة منهم الى الخارج . كما يمكن البدء باقامة تعاونيات زراعية من الشبيبة الفلاحية. لتعمير الاراضي واستصلاحها مقابل اجور لا تقل عن المعدل العام للاجور بغض النظر عن مردود العمل في المراحل الاولى.

وهذا بالطبع لا يعني اهمال المشاريع الفردية الناجحة بل مساعدتها . لكن هذه المساعدة يجب ان تتركز على تمكين هذه المشاريع من رفع قدرتها على التشغيل ومن توفير ظروف انسانية وكريمة للعمال .

ان هذه الناحية بالذات اي علاقة العامل بصاحب العمل في غاية الاهمية وينبغي اخذها بعين الاعتبار في عملية التخطيط . وحتى الان لم تستطع هذه العلاقة ان تتجاوز حدود قانون العمل الاردني الذي وضع في ظروف مغايرة ، وكانت غايته خدمة اصحاب العمل على حساب العمال .

اما الان ، وفي هذه الظروف ، فان دواعي الوحدة الوطنية والحاجة الماسة لبقاء العمال في البلاد واعادة من هاجر منهم تتطلب تجاوز ذلك القانون ويمكن استبداله "بالعرف الوطني" حيث توضع تقاليد واصول للعلاقات يمكن ان تخدم كأساس تحترمه مختلف الاطراف للعلاقة بين العامل وصاحب العمل .

ان كل هذا بالطبع لا يعدو كونه امثلة على اخضاع خطة التنمية للمهمة المباشرة التي اشرنا اليها .

ولم يكن ايراد هذه الامثلة الا لمواجهة تلك الاتجاهات "المظهرية" في التنمية التي تدعو الى مشاريع تتطلب تجهيزا تقنيا عاليا ولا تستوعب الا القليل من اليد العاملة . ان مثل هذا الاتجاه لا يساعد على الصمود ، وهو اعجز من ان يحقق "الاستقلال الاقتصادي" كما يزعم اصحابه . لان الاستقلال لا يمكن ... الظروف الحالية ... الاستقلال السياسي ... يؤدي مثل هذا ... احديه ، الى ... احتياجيه تعيشها ... فاكثر عن القضية الوطنية ... الانتقال على حركتها ... هي تفعله الان .

ولقد شهدنا بعض ... هذه التوجهات في ... حيث كان التبرير ... المتردد للتساؤل ... حاجة ذلك البعض ... بعض التسهيلات ...

ومما لا شك فيه ان ... التنمية في ظروفنا الحالية ... سهلا ولكنه ممكن ... جديدة في الادارة ... والتمويل والمتابعة . ... على وعي الجماهير ... الوطني وحسن التزامها ... بما نعتقد انه في صالح ... وضعت الخطة على اساس ...

القناعة لدى الجماهير ... تعويض الكثير مما لا يمكن ... اطارات واشكال للتنفيذ ... الحاضرة . وبمعنى اخر ... تنفيذ الخطة ممكنا اذا ما ... خدمة الوحدة الوطنية ... التنفيذ على اركان تلك ... وقواها الاساسية .

مراسل ...

دعوة السادات لحكومة منفى لعبة ساذجة مفضوحة الغايات

لم يكن السادات قادرا في مؤتمر مونروفيا على اعطاء اي تأكيد حول حقوق الشعب الفلسطيني يتجاوز ما التزم به في اتفاقات كامب ديفيد . مع ان عددا من الرؤساء الافريقيين حاولوا اقناعه بتضمين خطابه بعض العبارات التي قد توحي ولو من بعيد بأن هناك احتمالا بأن تنبثق دولة فلسطينية عن مشروع الادارة الذاتية الذي التزم به وتجري المفاوضات بينه وبين اسرائيل بصدده .

وكان هؤلاء الرؤساء المتعاطفون مع السادات يحاولون الحصول على ذلك التصريح ليقنعوا زملاءهم بقبول مشروع الاقتراح الذي يتبنونه والداعي الى اعتبار معاهدة الصلح المنفرد خطوة الى الامام .

وحينما صعد السادات الى منصة الخطابة كان يحيط به عشرة من الحراس المصريين الاشداء اثناء القاء خطابه . وقد لفت "العرض العسكري" على منصة الخطابة الذي انفرد به السادات دون غيره من الرؤساء انتباه المؤتمرين ودفع احدهم للتعليق بسخرية "يبدو ان معاهدة الصلح لم تضمن حتى السلام الشخصي للرئيس السادات" .

ولكن يبدو ان نصيحة بعض الرؤساء الافريقيين للسادات جعلته يخرج عن النص الاصلي في خطابه ليطلب اقامة حكومة فلسطينية في المنفى ويعلن عن استعداده للاعتراف بتلك الحكومة .

وكان السادات يظن بذلك انه يستطيع اقناع بعض الدول الافريقية وخاصة المتحررة منها بصدق تأييده للشعب الفلسطيني ،معتمدا على عدم الالمام الكافي لدى بعض الرؤساء الافريقيين بالملابسات والمضاعفات المترتبة على وجود مثل تلك الحكومة في المنفى .

ومن المعروف ان هذه الدعوة لاقامة حكومة منفى فلسطينية لم تكن اول دعوة يطلقها السادات . بل ان هذه الدعوة بدأت مع بدء الاتصالات المصرية مع الولايات المتحدة في اعقاب حرب ١٩٧٣ . وقد فشلت جهود السادات لاقناع منظمة التحرير الفلسطينية بذلك رغم ما كان يتمتع به آنذاك من نفوذ بالقياس لما يتمتع به اليوم .

وقد كان مفهوما منذ البداية ان دعوة السادات لاقامة حكومة منفى تستهدف احلال تلك الحكومة محل منظمة التحرير الفلسطينية وخلق نوع من التضارب بينهما يجعل من الممكن تمزيق وحدة الصف الفلسطيني وتبديد الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير واعفاءه وربما بعض الدول العربية الاخرى من التزامها السابق بمقرارات القمة العربية وخاصة قمة الرباط .

كما كان السادات يعتقد انه في ظروف كهذه من المتوقع جدا ان تقع حكومة المنفى كليا تحت تأثير النفوذ المصري وتكون مظلة فلسطينية لسياسته القائمة على الاعتماد كليا على الامبريالية الاميركية .

ومما يؤكد ذلك ان السادات طرح مجددا موضوع حكومة المنفى في معرض نفيه للاتهامات القائلة بأنه يتفاوض باسم الفلسطينيين ورغما عن معارضتهم .مشيرا بذلك الى استعداده لتسليم هذه المهمة لحكومة المنفى تلك على اساس ما التزم به عند توقيع اتفاقات كامب ديفيد .

وبعبارات اخرى يكون السادات قد حدد سلفا مهمة تلك الحكومة . وهي مهمة تتعارض كليا مع موقف منظمة التحرير الفلسطينية .

بالاضافة الى ذلك ... السادات بتحديد اقتراحه ... عن حكومة المنفى تصوير ... بينه وبين منظمة التحرير الفلسطينية ... وكأنه خلاف في الاسلوب ... وليس الاهداف . وهذه ... اراد بها تضليل جانب من ... العام الافريقي .

كما اراد في نفس الوقت ... الموقف الاميركي والاسرائيلي ... مجرد معارضة لصيغة منظمة ... وليس معارضة لما تمثله هذه ... وان هذا الموقف قابل للتغيير ... طرحت صيغ اخرى غير ... التحرير .

ويبدو ان طرح السادات ... على هذا النحو قد لاقى ... المكبوت في اوساط ... الاميركيين والاسرائيليين . ... غير العادة لم تبادر اي ... الحكومتين الى اعلان ... لاقتراح السادات .

المحرر السياسي

أنصار المجمع الصناعي - العسكري في الكونغرس يحاولون نسف معاهدة سالت "٢"

تحاول اوساط المجمع الصناعي العسكري داخل الولايات المتحدة الاميركية ، وبعد ان فشلت في منع التوقيع على اتفاقية سالت ٢ ان تضغط داخل مجلس الشيوخ الاميركي في اتجاه ادخال تغييرات على بنود هذه المعاهدة كشرط لموافقة المجلس عليها .

واشارت مجلة الايكونومست اللندنية بأن عددا من اعضاء الكونغرس الاميركي والمعروفين بارتباطهم بالمجمع الصناعي العسكري سيحاولون ايضا دفع مجلس الشيوخ لتبني قرار يقضي باستصدار مذكرة جديدة تلحق بالمعاهدة المذكورة في حالة فشل الاقتراح السابق بتغيير بنود الاتفاقية .

واعربت الاوساط الدبلوماسية عن رأيها بأن المحاولات المبذولة لادخال تعديلات او اضافات على هذه المعاهدة تهدف في الاساس الى نسفها وجعلها غير مقبولة لدى الاتحاد السوفيتي .

هذا وكان وزير الخارجية الاميركي سايروس فانس قد اعلن في بداية النقاش بأن التوقيع على هذه المعاهدة يخدم الولايات المتحدة اكثر من عدم التوقيع عليها ، كما انه اعترف في نفس الوقت بأن اتفاقية سالت ٢ لا تلبي جميع الرغبات الاميركية .

ومن ناحية اخرى لخص بول وارنك المدير السابق لوكالة نزع السلاح الاميركية آراء الصقور داخل مجلس الشيوخ بقوله " حسب رأيهم فهم يطالبون بسياسة تقوم على المنافسة والمجابهة الشاملة مع الاتحاد السوفيتي" . ومن اجل استدرار العطف والتأييد يصف الناطقون باسم المجمع العسكري الصناعي ايضا سباق التسلح بأنه حافز اقتصادي وان تقليص الصناعات العسكرية سيؤدي الى دفع الالاف من العمال الى سوق البطالة .

ولكن وزير الخارجية الاميركي السابق هنري كيسنجر كشف في احد تصريحاته عن الاسباب الحقيقية الكامنة وراء هذه الادعاءات عندما قال "انني اعتقد انه ليس ممكنا ان تخفف التوتر في الوقت الذي تميل فيه كفة الميزان في خريطة العالم السياسية لغير صالحنا" لذلك يسعى اصحاب احتكارات السلاح - والذين يملكون اكثر من ١٠٠٠ شركة عسكرية - الى محاربة جميع الاتجاهات الداعية لتعميق سياسة الانفراج ويلوحون لتبرير هذه السياسة "بالخطر السوفيتي" وبضرورة العمل على حفظ امن الولايات المتحدة .

وفي اطار ردها على هذه الادعاءات ذكرت مجلة الازمنة الحديثة السوفيتية بحقيقة ان برامج التسلح الذرية وغير الذرية والتي ابتدأت الولايات المتحدة بتنفيذها منذ بداية الستينات قد استهدفت تحقيق تفوق عسكري على الاتحاد السوفيتي . الا ان واضعي هذه البرامج قد فشلوا طيلة السنوات السابقة في انجاز هدفهم المذكور ، كما ان تجربة السنوات السابقة قد اثبتت بأن الانفراج الدولي ونزع السلاح هو الطريق الوحيد لحفظ الامن" .

واضافت المجلة بأن الجماهير الاميركية قد بدأت تدرك بطلان مزاعم الاحتكارات العسكرية ... خطر تفشي البطالة في حالة ... من انتاج الاسلحة وقالت على ... المثال انه في الوقت الذي ... استثمار بليون دولار في الصناعات الحربية الى تشغيل حوالي ... عامل يؤدي استثمار نفس ... المبلغ في الصناعات المدنية ... تشغيل مليون ونصف عامل ... وعلى هذا الاساس ... المجلة السوفيتية عرائض ... التي ارسلتها مختلف ... العمالية الاميركية الى الكونغرس ... والتي تطالبه فيها بالموافقة ... اتفاقية الحد من الاسلحة ... الاستراتيجية سالت ٢ ... عليها . ولكن هل تنجح هذه ... الشعبية في تحطيم اطار ... العدوانية في الادارة و... الاميركي ... هذا ما ... الاسابيع القليلة القادمة .

الطليعة سياسية اسبوعية
شارع ابن سينا ص.ب ١٩٢٧٢ القدس
صاحب الامتياز والمحرر المسؤول الياس نصر الله
رئيس التحرير بشير البرغوثي
الاشتراك السنوي ٢٠٠ ليرة للطلاب ١٥٠ ليرة
مطبعة صلاح الدين